# آراء المبرد النحوية الواردة في كتاب شرح ابن عقيل

أبو بكر أحمد عيسى، كلية اللغة العربية، جامعة القرآن الكريم.

**مستخلص:**

تمثّلت مشكلة البحث في جمع الآراء النّحوية للمبرّد التي ذكرها ابن عقيل في شرحه لألفيّة ابن مالك أرى أنّها تحتاج إلى أنّ تُجمع في بحثٍ واحدٍ، وتأتي أهميّة البحث في أنّه يُعالج قضايا نحويّة أوردها ابن عقيل وقد أشار إلى رأي المبرّد في المسألة النّحويّة في موضعها من الكتاب وبذلك هدفت الدّراسة إلى جمع آراء المبرّد النّحويّة لتكون عند مناقشتها قادرة على الوصول إلى الآراء التي انفرد بها؛ وأخرى وافق فيها الكوفيين، واتبعت الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليليّ، ذلك بذكر المسألة النّحويّة التي يكون للمبرّد رأيّ فيها وتحليلها بالرجوع إلى آراء النّحويين من مصادرها .

وقد رتّبتها في مباحث هي: نواسخ المبتدأ والخبر ـ والأسماء المنصوبة والأسماء المجرورة. وأفردت مبحثاً لآراء متفرقة للمبرّد. واشتملت الدّراسة على خاتمة توصلت فيها إلى أن المبرّد انفرد بآراء نحويّة وأخرى وافق فيها رأي الكوفيين. أُوصت بدراسة عَلَمٌ آخر من أعلام النّحو العربي والكشف عن آرائه النّحويّة.

**Abstract:**

This study was conducted to gather grammatical views for Almubarid that mentioned by Ibn Ageel's description of the Alfiat Ibn Malik, which I need it to be collected in a single research. The research treats some grammatical issues mentioned by Ibn Ageel through the indication of Almubarid's view about grammatical issue he has mentioned in the book . Therefore ؛ The research aimed at collecting Almubarid's grammatical views on which a discussion was established to reach distinctive opinions as well as other opinions agreed upon by the Kofians .The study followed the descriptive and analytical method in which it

mentioned the grammatical issue when Almubarid had his own view after being analyzed with reference to grammarians view based on their original sources. The study was organized into sections in the terms of subjects and predicative، nominatives about the issue. The research included conclusion in which I found that; Almubarid considered the isue from different grammarians views ، the point I agreed upon as Kofions did .In conclusion, the study recommended the study of another discipline by another scholar of Arabic grammar and find out more about his grammatical views.

**مقدّمة:**

معلوم أن المبرّد من أئمّة النّحاة البصريين، وله آراء نحويّة تفرد بها عن المذهب البصري، وأخرى وافق فيها الكوفيين، وقد أورد ابن عقيل في شرحه لألفيّة ابن مالك آراء نحويّة للمبرّد؛ وهذا دفعني لأن أجمع هذه الآراء في بحث واحد ـ يسهل الرجوع إليها والانتفاع بها إن شاء اللّه.

**أهداف البحث:**

1. جمع آراء المبرّد النّحوية المتفرقة في (شرح ابن عقيل) في بحث واحد .
2. مناقشة آراء المبرّد النّحوية وتحليلها .
3. الرّجوع إلى آراء النّحاة في المسألة النّحوية التي يذكرها المبرّد .
4. الكشف عن الآراء التي تفرد بها المبرّد عن المذهب البصري .

**مذهب المبرد وموقفه اللغوي:**

**نسبه:** هو محمّد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان بن سُليم بن سعد بن عبد اللّه بن يزيد أو ( زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد اللّه بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة بن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد اللّه بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث (القفطي، 1986، ج1: 241) .

أكثر المؤرخين على أنّه وُلد سنة 210 هجريّة ، وذهب بعضهم أنّه في سنة 207 هجريّة، وقيل توفى في سنة 285 هجريّة، وقيل سنة 286 هجريّة (القفطي، 1986، ج1: 12).

وله من الكتب: كتاب (الكامل) وكتاب (الروضة) وكتاب (المقتضب) وكتاب (الاشتقاق) وكتاب (الأنوار والأزمنة) وغيرها (القفطي، 1986، ج2: 251) .

**موقفه من لغات العرب:**

كان يشرح اللغتين ولا يُفاضل بينهما ، كما صنع في "ما النّافية" وتارة كان يرجّح لغة على أخرى ... ونسب إلى بعض العرب الغلط، ويقول عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور: وناس من بكر بن وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مضمومة مثلها، وذلك غلط منهم فاحش، لأنّها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء (المبرّد، 1994، ج1: 113) .

**مذهبه في القياس والسّماع:**

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشّواذ والنّوادر، فقال : (القياس المطّرد: لا تعترض عليه الرّواية الضّعيفة) وقال أيضاً: (إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلّاتك) ... وقاس على ما يراه قليلاً أو شاذّاً، فأجاز القياس فيما يأتي:

1. جرّ (حتّى، والكاف) للضمير.
2. الجمع بين فاعل نعم وتمييزها.
3. القياس على (تغلبي) في النّسب بفتح اللّام (المبرّد، 1994، ج12: 115- 116).

ونجد له بعض آراء متناثرة في العوامل، من ذلك أنّه ذهب في أحد رأيين له في نصب المستثنى في مثل ( قام القوم إلا زيداً) إلى أن (إلاَ) هي عاملة النّصب فيه، وذهب في الرأي الثّاني إلى أنّ العامل فعلُ استثنى المفهوم من الكلام (ضيف، دون تاريخ: 125) .

والمبرّد بصريّ المذهب، له آراء انفرد بها، وأخرى وافق فيها الكوفيين ونريد في هذا البحث أن نقف على آرائه الواردة في شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك.

## آراء المبرد النحوية في باب نواسخ المبتدأ والخبر

### 1. تقديم خبر (ليس) عليها:

قال ابن عقيل إن النّحويين قد اختلفوا في جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فذهب الكوفيون والمبرّد والزّجاج وابن السّراج وأكثر المتأخّرين ـ ومنهم ابن مالك ـ إلى المنع، وذهب أبو علي الفارسيّ وابن برهان إلى الجواز فتقول: (قائماً ليس زيد) واختلف النّقل عن سيبويه، فنسب قومٌ إليه الجواز، وقومٌ المنع (ابن عقيل، بدون تاريخ، ج1: 277- 278).

يجوز تقديم أخبار هذا الباب (يعني كان وأخواتها) على الأفعال إلاّ دام، ليس، والمنفي بـ (ما) ... وأمّا، ليس فجمهور الكوفيين والمبرّد والزّجاج وغيرهم على المنع فيها قياساً على فعل التّعجب، وعسى، ونعم، وبئس، لجامع عدم التّصرف (السّيوطيّ، 1988، ج1: 88).

ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها نحو: (قائماً ليس زيد) وهو قول سيبويه والمتقدمين من البصريين ... وقال السّيرافيّ وأبو علي: لا خلاف في تقديم الخبر على اسمها، وإنّما الخلاف في تقديم الخبر عليها (ابن يعيش، 1990، ج7 : 114).

ووجه الاستدلال من استدلّ بهذه الآية (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم) (هود: 8) على جواز تقديم خبر ليس أنّ قوله سبحانه: (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدّم هذا المعمول على "ليس" ولا يجوز أن يتقدم المعمول إلا حيث يجوز تقدّم العامل فيه. يرى ابن هشام أن الاعتراض وارد على هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

**الوجه الأوّل:** أنّه لا يتقدّم المعمول إلاّ حيث يجوز نقدّم العامل، وذلك لأنّ هذه القاعدة ليست مطرّدة تمام الاطراد، وهناك عدّة مواقع أجاوزوا فيها تقديم المعمول، ولم يجوّزوا فيها تقديم العامل فيه.

الموضع الأوّل: إذا كان خبر المبتدأ فعلاً، لَمْ يجوّزوا تقديمه على المبتدأ، لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل.

الموضع الثّاني: خبر أنّ إذا لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً ولم يجوِّزوا تقديمه على اسمها فلا يقولون: (إنّ جالسٌ زيداً) وأجازوا تقديم معموله على الاسم نحو: (إن عندك زيداً جالسٌ).

الموضع الثّالث: الفعل المنفيّ بـ (لم أو لن) نحو: (لم اضرب) لم يجوّزوا تقديمه على النّفي، وأجازوا تقديم معموله عليه نحو: (زيداً لم اضرب وعمراً لن أصاحب).

**الوجه الثّاني:** إنّه ليس كلّ معمول يتقدّم يدل على جواز تقديم عامله، لأنّ بعض المعمولات يكون تقديمها بسبب التّوسع فيها أنفسها، وذلك كالظرف في الآية الكريمة، نعم لو كان المتقدم مفعولاً به لأمكن أن يقال فيه: إن تقديمه يؤذن بجواز تقدم العامل فيه، من قبل أنَّ أصل العامل أن يكون قبل المعمول.

**الوجه الثّالث:** أن هذه الآية تحتمل وجوهاً أخرى من الإعراب، ومتى احتملت تلك الوجوه لم تصلح لأن تكون دليلاً، ومن الوجوه المحتملة أن يكون، (يوم يأتيهم) مبتدأً وهو مبنيّ على الفتح في محل رفع، وإنّما بُني، لأنّه أضيف إلى جملة (يأتيهم) واسم (ليس) ضمير مستتر فيها، و(مصروفاً) خبر ليس وجملة ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ (يوم يأتيهم) (ابن هشام، 2009، ج1: 217- 218). وأرى أنّ خبر ((ليس)) لا يتقدّم على (ليس) قياساً على أنّ الأفعال لا يتقدّم عليها المعمول وهو ما ذهب إليه الكوفيون والمبرّد.

## 2. حذف ((كان)) بعد (أن) المصدريّة:

تحذف (كان) بعد (أن) المصدريّة ويعوض عنها (ما) ويبقى اسمها وخبرها نحو: (أمّا أنت براً فاقترب) والأصل (أن كنت براً فاقترب) فحذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها وهو التاء فصار (أن ما أنت براً) ثم أتى بـ (ما) عوضاً عن (كان) فصار (أن

ما أنت براً) ثم ادغمت النون في الميم فصار (أمّا أنت براَ)، ومثله قول الشّاعر: (سيبويه، 1988، ج1: 148)

**أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ ❖❖❖ فإن قومي لم تأكلهم الضبعُ**

فأنّ: مصدريّة وما: زائدة عوضاً عن (كان) وأنت: اسم كان المحذوفة، وذا نفرٍ خبرها، ولا يجوز الجمع بين كان وما لكون (ما) عوضاً عنها، لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض، وأجاز ذلك المبرّد، فيقول: (أما كنت منطلقاً انطلقتُ) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 269- 268) .

يعلق الصبان على البيت السابق: (أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر ... ) أن (كان) حذفت مع معمولها بعد (إن) في قولهم: (افعل هذا أو لا) أي: أن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر) (الصبان، 1997، ج1: 259- 260).

وقول الآخر(بديع، 1999، ج1: 357):

**أمّا أقمت وأمّا أنت مرتحلاً ❖❖❖ فالله يكلأ ما تأتي وما تذر**

التّقدير:لأن كنت ذا نفر ، ولأن كنت مرتحلاً .

تحذف (كان) ويبقى اسمها وخبرها ويعوّض عنها (ما) وهذا الحذف واجب، ويكثر بعد أن المصدريّة التي تكون في موضع المفعول لأجله ، وذلك في كل موقع أُريد فيه تعليل فعل بآخر نحو: (أما أنت صالحاً ربحت مساعيك) ما: عوض عن كان المحذوفة ... وهذا الكلام تعليل لما بعده وهو (ربحت مساعيك) وأصل التّركيب: ربحت مساعيك لأن كنت صالحاً ثم قدّمت لا التّعليل وما بعدها للاهتمام ثم حذفت اللاّم لاطراد حذفها مع أن ثُمّ حذفت كان اختصاراً فانفصل الضَّمير أنت (السيد، 1994، ج1: 216) .

وفي (شرح المفصّل): ذكر الشّاهد أمّا أنت ذا نفر، قال: والشّاهد فيه ذا نفر حذفت كان وجعلت زيادة (ما) عوضاً عن الفعل المحذوف ولأنّ الثّاني مستحق بالأول دخلت الفاء في الجواب (ابن يعيش، 1990، ج1: 99) .

أقول أميل إلى رأي الجمهور أنه تحذف كان بعد أن المصدريّة ويعوّض عنها (ما) ولا يجوز الجمع بين العِوض والمعوّض، ذلك لأنّه ربمّا جمعوا بينهما في بعض الأحايين والله أعلم.

### 3. عمل (إنّ) النّافية عمل (ليس):

قال ابن عقيل: (وأمّا (أن) النّافية فمذهب أكثر البصريين والفرّاء أنّها لا تعمل شيئاً)) ومذهب الكوفيين ـ خلا الفرّاء ـ أنّها تعمل عمل (ليس) وقال به من البصريين أبو العبّاس المبرّد، وأبو بكر بن السّراج وأبو علي الفارسيّ وأبو الفتح بن جني، واختاره ابن مالك ، وزعم أنّ في كلام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إشارة إلى ذلك، وقد ورد السّماع به، قال الشّاعر(بديع، 1999، ج2: 1048):

**إن هو مستولياً على أحدٍ ❖❖❖ إلا على أضعف المجانين**

والشّاهد فيه قوله: (إن هو مستولياً ،حيث أعمل ( إن) النّافية عمل (ليس) فرفع بها الاسم الذي هو الضّمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله (مستولياً). (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 317) .

وشرط إعمالهن ـ يعني (ما، ولا، ولات، وإن) ـ نفي الخبر وتأخيره، وأن لا يليهن معموله ـ الذي ليس ظرفاً ولا مجروراً ـ وتنكير معمولي (لا) وأن لا يقترن اسم (ما) بأن الزّائدة نحو: (ما هذا بشراً) (يوسف: 31) (ابن هشام، 1988: 184- 185) .

وأمّا (إن) فتعمل بالشّروط المذكورة، إلا أن اقتران اسمها ممتنع، فلا حاجة لاشتراط انتقائِه، وتعمل في اسم معرفة وخبره نكرة، قرأ سعيد بن جُبير ـ رحمه الله ـ(إن الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالكم)(الأعراف: 194) بتخفيف (إن) وكسرها لالتقاء السّاكنين ونصب (عباداً) على الخبرية وأمثالكم على أنّه صفة لـ (عباداً) (ابن هشام الأنصاريّ، 1988: 190) ـ فبعض النّحاة يرون أنّها عاملة عمل (ليس) وبعضهم يرى أنها لا تعمل شيئاً، مثال عملها: إنِ الحياةُ خالدةً .

إن حرف نفي مبنيّ على السّكون يعمل عمل (ليس) كسر لالتقاء السّاكنين، الحياة: اسم إن، خالدة: خبر إن منصوب . (مغاسلة، 2011: 274) .

وأمّا (إن) فأجاز إعمالها الكسائيّ وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف النّقل عن سيبوية والمبرّد، والصّحيح الإعمال، فقد سُمع نثراً ونظماً فمن النّثر قولهم: (إن أحدٌ خيراً من أحد إلاّ بالعافية)، ومن النّظم قوله(بديع، 1999، ج2: 1048):

**إنّ هو مستولياً على أحد ❖❖❖ إلا على أضعف المجانين**

وقوله(بديع، 1999، ج2: 650):

**إنّ المرء ميتاً بانقضاء حياتِـه ❖❖❖ ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا**

وقد عرفت أنّه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين. (الصبان، 1997،ج1: 6).

أقول: إن النّافية تعمل عمل (ليس) بالشّروط التي ذكرتها، وتعمل في اسم معرفة وخبر نكرة. ومنه قراءة سعيد بن جُبير رضي اللّه عنه:( إن الذين تدعون من دون اللّه عباداً ... ) بنصب (عباداً) على الخبرية، وقوله: ( إن هو مستولياً... ) البيت ـ وهو ما ذهب إليه الكوفيون إلاّ الفرّاء وهو رأي أبي العباس المبرّد من البصريين.

## 4. ما اختصت به (( عسى واخلولق وأوشك)):

اختصت (عسى واخلولق وأوشك) بأنها تستعمل ناقصة وتامّة. المقصود بالتامّة: هي المسندة إلى (إن) والفعل نحو: (عسى أن يقوم، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعَل) وأنّ الفعل في موضع رفع فاعل (عسى واخلولق وأوشك) واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسمُ ظاهر يصح رفعه به فإن وليه نحو: (عسى أن يقومَ زيدٌ) فذهب الأستاذ أبو علي الشّلوبين إلى أنّه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن) وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامّة ولا خبر لها ، وذهب المبرّد والسّيرافيّ والفارسيّ إلى تجويز ما ذكره تجويز وجهٍ آخر، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بـ (عسى) اسماً لها، وأن والفعل في موضع نصبٍ بعسى،

وتقدّم على الاسم ، والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل عسى، وجاز عوده عليه ـ وإن تأخر ـ لأنّه مقدّمٌ في النّية. (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 341- 342).

ومن أحكام (عسى) أنّك إذا قلت: (عسى أن يقومَ زيدٌ) جاز فيه وجهان: أحدهما: أن يكون زيدُ اسماً لها متأخر، وأن يقوم خبراً، وفي (يقوم) ضمير فاعل يبرز في التّثنية والجمع إذا قلت: عسى أن يقوما الزّيدان، وعسى أن يقوموا الزّيدون.

وفي المسألة وجه آخر: أن يكون زيد ارتفع، لأنّه فاعل يقوم، والفعل فارغ، وأن يكون في موضع رفع اسماً لعسى (الحيدرة، 2002: 288) .

إذا تأخر الاسم المرفوع بحيث يقع بعد المضارع المسبوق بأن المصدريّة كما في المثال: (عسى أن: يحضر الوالد) ـ فيجوز أربعة فيه أوجه:

**الأوّل:** أن يكون الاسم المتأخّر مبتدأ (وهو متأخر في اللّفظ متقدّم في الرتّبة) والجملة من عسى وفعلها في محل رفع خبر المبتدأ .

**الثّاني:** أن يكون الاسم المتأخّر مبتدأ وخبره المصدر المؤّول من (أن) والمضارع مع مرفوعه المستتر والجملة من (عسى واسمها وخبرها) في محل رفع خبر المبتدأ المتأخّر.

**الثّالث:** أن تكون عسى تامّة وفاعلها هو المصدر المؤّول بعدها من (أن) والفعل المضارع مع مرفوعه وهو الاسم الظّاهر بعده (الوالد).

**الرّابع:** أن تكون (عسى) ناقصة، واسمها هو: الاسم الظّاهر المتأخّر (الوالد) وخبرها هو: المصدر المؤّول من (أن) والفعل المضارع ومرفوعه المستتر (حسن، دون تاريخ، ج1: 626- 627) .

ويرى صاحب (المعجم المفصل): أنّها تُعرب فعلاً ماضياَ تامّاً وذلك بقوله: تكون فعلاً ماضياً تامّاً، إذا أسندت إلى المصدر المؤّول من (أن) والفعل نحو: (عسى أن يفوز خالد في المباراة) .... خالدٌ: فاعل يفوز مرفوع بالضّمة الظّاهرة والمصدر المؤّول من (أن يفوز) ـ والتّقدير: فوزه ـ في محل رفع فاعل عسى (الخطيب، 2000: 281- 282) .

وأرى في إعراب المسألة ـ وهي إذا جاء بعد (عسى) أن والفعل وتأخّر عنها الاسم نحو: (عسى أن يفوز زيدٌ) جاز في الفعل أن يقدّر خالياً من الضّمير ، فيكون مسنداً إلى أنْ والفعل مستغنى بهما عن الخبر، وأن يقدّر متحملاً لضمير ذلك الاسم فيكون الاسم مرفوعاً بـ (عسى) وتكون (أن) والفعل في موضع نصب على الخبريّة، ومرَّ بنا أنّ الشّلوبين منع هذا الوجه، لضعف نصب الأفعال عند توسط الخبر، وأجازه المبرّد.

## 5. دخول لام الابتداء على(أن) المفتوحة :

يجوز دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة نحو: ((إنّ زيداً لقائمٌ)) وأجاز المبرّد دخولها في خبر (أن) المفتوحة، وقد قُرئَ شاذّاً (إلا أنّهم ليأكلون الطعام) (الفرقان: 20) بفتح (أن) ويتخرّج أيضاً على زيادة اللام (ابن عقيل، دون تاريخ، ج 1: 362- 367) .

ولها مواضع تدخلها جوازاً ... وخبر إن المكسورة والمشدّدة النّون ــ دون أخبار أخواتها في الرأي الأصّح نحو: (إنّ الشّتاء لفصل النّشاط). (حسن، دون تاريخ، ج1: 660).

ومنه قول الشاعر(الشنقيطي، 2001، ج2: 185):

**ألم تكن حلفت بالله العلي ❖❖❖ أن مطاياك لمِن خير المطي**

استشهد به على جواز دخول اللام على خبر (أن) المفتوحة عند المبرّد قال: في الأصل خرّجه النّحويون على الزّيادة أو الشّذوذ ــ قال : لم أعثر على قائله . (الشّنقيطي، 2001، ج1: 184) .

قال ابن هشام: تدخل لام الابتداء بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء: أحدها: الخبر، وذلك بثلاثة شروط : كونه مؤخّراً ، ومبتدأً ، وغير ماض، نحو: (إن ربي لسميع الدعاء) (إبراهيم: 39)

وشذّ قوله (ابن هشام، 2009، ج1: 302):

**وأعلم إن تسليماً وتركاً ❖❖ للا متشابهان ولا سواء**

وشاهـده لـلا متشـابهان حيـث أدخـل الـلام في الخـبر المنفـي بـلا وذلـك شـاذّ (ابـن هشام، 2009، ج1: 301) .

أقول: أتيت ببيت الشّعر أعلاه، لأن فيه خلافاً بين النّحاة في رواية صدر البيت ـ منهم من قال: الرواية بكسر همزة (إن) ومنهم من قال بفتحها.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر البيت (وأعلم أن تسليماً ... البيت) فظاهر كلام الرضي وهو صريح كلام ابن هشام: أن همزة إن مكسورة لوجود اللام في خبرها قال ابن هشام: (أن ـ بالكسر لدخول اللام في الخبر) ... ذهب ابن عصفور تبعاً للفرّاء إلى أن الهمزة مفتوحة ومجازة عند ابن هشام أنه اعتبر اللام زائدة وليست لام ابتداء (ابن هشام، ج1: 302) .

قال ابن جنّي وأمّا قوله: وأعلم أن تسليماً ❖ للامتشابهان ولا سواء فإنما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب على (لا) وهي للنفي من قبل أنه شبهها بـ (غير) فكأنه قال: لغير متشابهين، كما شبهه الآخر (ما) التي للنفي بـ (ما) التي في معنى (الذي) فقال (النابغة، 1977: 151):

**لمّا أغفلت شكرك فاصطنعي ❖❖❖ وكيف ومن عطائك جلّ مالي**

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على (ما) النّافية لولا ما ذكر ابن جنّي من الشبه اللفظي (ابن جنّي، 2007، ج2: 54) .

أقول: يختلف الإعراب في توجيه رواية صدر البيت: وأعلم أن تسليماً .... فإذا جعلت الهمزة مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام ـ كان في البيت شذوذ واحد وهو دخول اللاّم على خبر إن المنفيّ.

وإذا اعتبرت اللام لام ابتداء ـ على كلام ابن عصفور ـ كان في البيت شذوذان أحدهما: دخول اللاّم على خبر إن المفتوحة ـــ ولا يفوت عليك ـــ هو ما أجازه المبرّد. وثانيهما: دخولها على خبر إنّ المنفي. وأرى أنه إذا دخلت اللاّم على خبر (إن) المفتوحة أن يحكم بزيادتها على ما هو عليه أكثر أهل العلم والله أعلم.

### 6. اسم لا النّافية للجنس:

قال ابن عقيل: (وذهب الكوفيون والزّجاج إلى أن "رجل" في قولك:"لا رجل" مُعرب، وأن فتحته إعراب، لا فتحة بناء، وذهب المبرّد إلى أن "مُسلمَينِ و مُسلِمين" معربان) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 396).

ذهب أبو العباس المبرّد إلى أن اسم ((لا)) النّافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكراً سالماً فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنياً كما ذهب إليه جمهور النّحاة واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، كما هو معلوم أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدّم بيانها . (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 397) .

فالقائل بأن حركة (لا رجل) حركة بناء يقول: يُبنى على ما ينصب به وهو الياء فتقول: لا ابنين لك، لا بنتين لك، وذهب المبرّد إلى أنّ هذين معربان، فلا يجيز في نعتهما إلا النّصب على اللّفظ، والرفع على الموضع (أبو حيّان الأندلسي، ج3: 1296).

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النّكرة المنفي بلا ـ منصوب بها نحو (لا رجل في الدّار) وذهب البصريون إلى أنه مبني على الفتح ، وحجّة الكوفيين، لأنه اكتفى بها من الفعل، لأن التّقدير في قولك (لا رجل في الدّار): لا أجد رجلاً في الدّار، فاكتفوا بلا من العامل . وحُجّة البصريين مبني على الفتح ، لأنّ الأصل (لا رجل في الدّار) : لا من رجل في الدّار، لأنّه جواب من قال: هل من رجل في الدّار؟. فلمّا حذفت (من) من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى. (ابن الأنباري، 1987، ج1: 366- 367) .

نجد أن ابن هشام يُضعّف رأي المبرّد بقوله: (وممّا يؤكد ضَعْفَ ما ذهب إليه المبرّد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع على ما يرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فامّا أن يقول بإعراب اسم (لا) إذا كان مثنى أو مجموعاً وبإعراب المنادى إذا كان

كذلك وإمّا أن يقول ببنائهما، فأمّا أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني ـ فإن هذا متمسك بدليل في ناحية، وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوي الناحيتين، وذلك لا يجوز) (ابن هشام، 2009، ج2: 9) .

أقول: وأرى أن اسم (لا) النّافية للجنس إن كان اسماً مفرداً أي: غير مضاف ولا شبيه بالمضاف ـ يُبنى على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير نحو: (لا رجل ولا رجال) والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به ـ وهو الياء نحو: (لا مسلمَين لك ولا مسلمِينَ لك) فمُسلمَين ومُسلمِينَ مبنيّان، لتركبهما مع (لا) كما بُني (رجل) لتركبه معها. وهو مذهب الجمهور خلافاً للمبرّد والله أعلم.

**آراء المبرد النحوية في باب منصوبات الأسماء**

**1. المفعول المطلق:**

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه، ككل وبعضُ، مضافين إلى المصدر نحو: جّد كلّ الجدَ "وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو "قعدت جلوساً، وافرح الجزل" فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له، والجزل نائب مناب الفرح لمرادفته له: قال: ابن عقيل (اعلم إنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك في إعرابه ثلاثة أوجه: الأول: أن تجعله مفعولاً مطلقاً، والنّحاة في هذا الوجه على مذهبين: فذهب المازنيّ والسّيرافيّ والمبرّد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السّابق عليه، واختار ابن مالك هذا القول، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليلٌ على المحذوف. الثّاني: أن تجعل المصدر مفعولاً لأجله إن كان مستكملاً لشروط المفعول لأجله. الثالث: أن تجعل المصدر حالاً بتأويل المشتق) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 561) أقول ممّا تقدّم وضح أن المبرّد يعرب المصدر في نحو: " قعدت جلوساً" يعربه: مفعولاً مطلقاً والعامل فيه هو نفس الفعل السّابق عليه. والمصدر منصوب بفعله المذكور معه، كقولك: (ضربتُ ضرباً، وقُمتُ قياماً،

وانطلقتُ انطلاقاً) فالقيام والضرب والانطلاق مصادر منصوبة بأفعالها المذكورة (الهرمي، 2005: 677) .

قال الشّاعر(العجاج، 1980: 172) :

**يعجبُه السّخُونُ والبردُ ❖❖❖ والتّمرُ حُباً مالَّه مزيدُ**

الاستشهاد فيه في قوله: "حباً" وهو أنه منصوب بقوله" يعجبه" من قبيل قولهم: وافرح الجزل، وفرحت جزلاً، وأحببته مقة؛ لأن في معنى الإعجاب معنى المحبة، ويجوز أن يكون "حباً" منصوب بفعل محذوف تقديره: يحب ذلك حبّاً ودلَّ على "يحبّ" المحذوف قوله: "يعجبه" لأن كلّ مُعجِب محبوب. (العيني، 2005: 301) .

ينوب عن المصدر في الانتصاب عن المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفته... أو مرادف له نحو: شنئته بُغضاً وأحببته مقة وفرحتُ جزلاً (ابن هشام، 2009، ج1: 179) وقد يقام المصدر مقام فعله فيمتنع ذكره معه؛ وهو نوعان:

أ. ما لا فعل له نحو: "ويل زيد، وويحه" فيقدر له عامل من معناه على حد "قعدت جلوساً"

ب. وما له فعل (ابن هشام، 2009، ج1: 182- 183).

وأرى أنّه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه ـ لا من لفظه ـ أن يُعرب مفعولاً مطلقاً، والعامل فيه هو نفس الفعل السّابق عليه ـ وهو مذهب المبرّد والمازنيّ والسّيرافيّ؛ ذلك لأنّه مذهب لا تكلف فيه. واللّه أعلم.

### 2. مجئ الحال مصدراً نكرة:

قد كثر مجئ الحال مصدراً منكراً، ولكنه ليس بمقيس، لمجيئه على خلاف الأصل ومنه: "زيد طلع بغتة" فـ "بغتة" عند الأخفش والمبرّد: منصوب على المصدريّة والعامل فيه محذوف والتّقدير، طلع زيد يبغت بغتة ، فـ "يبغت" عندهما هو الحال، (لا) "بغتة" (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 631- 632) .

ومن المصدر ما يقع في موقع الحال فيسدّ مسدّه، فيكون حالاً؛ لأنه نائب عن اسم الفاعل وأغنى غناؤه، وبذلك قولهم: قتلته صبراً، إنما تأويله صابراً أو مصبراً، وكذلك: أمشي مشياً؛ لأنّ المجئ على حالات. والمصدر قد دلّ على فعله من تلك الحالة. (المبرّد، 1994، ج3: 234) .

كلام المبرّد هنا صريح في أنّ المصدر المذكور يقع بقياس حالاً إذا كان نوعاً من فعله. وقد بيِّن عبد الخالق عضيمة إعراب هذا المصدر عند المبرّد بقوله: (ظاهر ما هنا يدل على أنه يعرب المصدر حالاً على تأويل المصدر بوصف يشهد لذلك قوله: قتلته صبراً إنمّا تأويله صابراً "كل هذه النّصوص تشير إلى أنّ المبرّد يُعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف. وقد جاءت في كلامه عبارتان قد يُفهم منهما أنّه يُعرب المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف. قال وكذلك جئته مشياً، لأنّ المعنى جئته ماشياً فالتّقدير: أمشي مشياً، ونقول: "جاء زيد مشياً، إنما معناه ماشياً، لأن تقديره: جاء زيد يمشي مشياً فالعبارتان صدرهما يفيد أنّه يعرب المصدر حالاً بتأويله بوصف، وعجزهما يفيد أن المصدر مفعول مطلق لفعل محذوف. ونجد أنّ الرضي وابن يعيش وابن عقيل والسّيوطي وغيرهم ينسبون إلى المبرّد أنه يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً (المبرّد، 1994، ج3: 235) . أورد سيبويه ذلك في باب ما ينتصب من المصدر لأنه حال، ومثّل له: (قتلته صبراً ولقيته فجاءة ومفاجأة وكفاحاً ومكافحة ... وليس كل مصدر، وإن كان القياس مثل ما مضى من هذا الباب بوضع هذا الموضع؛ لأنّ المصدر ها هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً ألا ترى أنّه لا يحسن: أتانا سرعة ولا : أتانا رجلة (سيبويه، 1988، ج1: 370) .

وورد الحال مصدراً، مؤولاً بوصف، وقيل بحذف مضاف وقيل: مفعول مطلق لما قبله، وقيل لمقدّر هو الحال. وورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نعتاً فمنه قوله تعالى: (ثم ادعهن يأتينك سعياً) (البقرة: 260) وقوله تعالى: (وادعوه خوفاً وطمعاً) (الأعراف: 56). وقالوا: قتله صبراً ؛ وأتيته ركضاً ومشياً ... فمذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق أي:

ساعياً وراكضاً وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي إتيان ركض ولقاء فجاءة. وقيل هي: مفاعيل مطلقة. للأفعال السّابقة نوعية وعليه الكوفيون. وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال، أي أتيت أركض ركضاً وعليه الأخفش والمبرّد. وأجمع البصريون والكوفيون على أنَّه لا يُستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يُقال جاء زيد بكاء، ولا ضحك زيد اتكاء. وشذّ المبرّد فقال: يجوز القياس. (السّيوطي، 1988، ج2: 227).

والباحث يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه والجمهور إلى أنّه كثر مجئ الحال مصدراً نكرة، لكنه ليس بمقيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل فنحو: "طلع زيد بغتة ": مصدر نكرة وهو منصوب على الحال، على تقدير: طلع زيد باغتاً. والله أعلم.

### 3. تقديم التّمييز على عامله:

مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ أنّه لا يجوز تقديم التّمييز على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف ... وأجاز الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد تقديمه على عامله المتصرف، فتقول: (نفساً طاب زيدٌ وشيباً اشتعل رأسي)، ومن قوله(ابن هشام، 2009، ج1: 312):

**أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ❖❖❖ وما كان نفساً بالفراق تطيب**

والشّاهد فيه قوله(نفساً) فإنه تمييز وعامله قوله: (تطيب) وقد تقدم عليه والأصل (تطيب نفساً) وقد جوّز ذلك التقدّم الكوفيون والمازنيّ والمبرّد . (ابن عقيل، دون تاريخ، ج1: 669- 781).

ت. قال الزجاجي: ومن الناس من يقدّم التّمييز إذا كان العامل فعلاً ، كما قال الشّاعر (ابن هشام، 2009، ج1: 312):

**أتهجرُ ليلى بالفراقِ حَبيبهَا ❖❖❖ وما كان نفساً بالفراقِ تطيبُ**

تقديره: وما كان هي تطيب نفساً بالفراق. ينشد: (ما كان نفس) بالرفع. (الزّجاجي، 1985: 242) .

ولا يمنع تقديم المميز على عامله، إن كان فعلاً متصرفاً وفاقاً للكسائيّ والمازنيّ والمبرّد ـ خلافاً لسيبويه والفرّاء وأكثر البصريين والكوفيين وأكثر متأخري المغاربة. وحجُّة من أجاز القياس على غير التمييز من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف والسماع، ومنه قول الشاعر( بديع، 1999، ج2: 653):

**ضيعت حزمي في أبعادى الأملا ❖❖❖ وما أرعوين ، وشيباً رأسي اشتعلا**

شيباً: تمييز تقدم على عامله المتصرف (اشتعل) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 66) اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، نحو (تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً)، فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنيّ وأبو العباس المبرّد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز.

ويقوم احتجاج الكوفيين على النّقل والقياس، وأما النّقل فقد جاء في الشّعر ذلك قوله:

**..... ❖❖❖ وما كان نفساً بالفراق تطيب**

حيث قدّم التّمييز (نفساً) ممّا يدلّ على صحّة التّقديم له.

ويصحُّ قياساً على غيره الفضلات المنصوبة، فكما يصحّ في (أكرم خالدُ زيداً) نقول: زيداً أكرم خالد ـ يصحُّ أن نقول: نفساً طاب زيد، قال: والمرتضى ما ذهب إليه البصريون، وأنّ ما ذهب إليه الكوفيون يُؤدِّي إلى فساد الغرض وغموض المعنى المراد. (حمدان، 2001: 55) .

أقول: ممّا تقدّم أرى جواز تقديم التّمييز على عامله المتصرف على ما بيّناه في مناقشة هذه المسألة، وهو ما يؤيده النقل والقياس ـ وهو رأي الكسائيّ والمازنيّ والمبرّد. والله أعلم .

## آراء المبرد النحوية في باب مجـــرورات الأسمـــاء

### 1. حرف الجرّ (مِنْ) لابتداء الغاية في الزّمان:

ومثالها لابتداء الغاية في الزّمان قوله تعـــالى: (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) (التوبة: 108) .

وقال الشّاعر(النابغة، 1977: 45):

**تُخيرنَ من أزمان يوم حليمة ❖❖❖ مالي اليوم، قد جُربن كلّ التّجارب**

والشّـاهد فيـه قولـه: (مـن أزمـان) حيـث وردت (مـن) لابتـداء الغايـة في الـزّمن وفي المسـألة كـلام طويـل الـذيل عميـق السّـيل، وتلخيصـه: أنّـه قـد ذهـب الكوفيـون وأبـو العبّاس المبرّد والأخفش، وابن درستويه من البصريين إلى أن (من) قد تأتي لابتداء الغاية في الزّمان. (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 15- 17).

وأجـاز الكوفيـون اسـتعمالها في الزمـان أيضـاً اسـتدلالاً بقولـه تعـالى: (مـن يـوم الجمعة) وقوله تعالى: (نودي للصلاة من يوم الجمعة) (الجمعة: 9 ) قال المبرد: (وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، إذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدّي بمن الابتدائيّة شيئاً ممتدّاً، كالسّير، والمشيّ ونحوه، ويكون المجرور بمن الشّئ الذي منه الابتداء ذلك الفعل نحو: (تبرأتُ من فلان) وكذا خرجت من الدّار، لأنّ الخروج ليس شيئاً ممتدّاً) (المبرد، 1994، ج3: 24- 325).

وتـأتي (مِـنْ) لابتـداء الغايـة الزمانيـة عنـد الكـوفيين كقولـه تعـالى: (مـن أول يوم)(التوبة: 108) وصححه ابن مالك، لكثرة شواهده، وتأويل البصريين ما ورد من ذلك تعسّف. (المرادي، 1992: 308 - 309).

و(من) تستعمل فيما هو أعمّ من ذلك، إذ تستعمل للابتداء عموماً، سواء كان الحدث ممتدّاً أمّ لا، نحو : (اشتريتُ الكتاب من خالد) فخالد مبتدأ الشّراء، وهو ليس حدثاً ممتدّاً، ونحو: (أخرجت الدّرهم من الكيس، وشربتُ الماء من الكأس) فهذه

كلّها لا تفيد ابتداء الغاية، بل تفيد ابتداء وقوع الحدث، فإن الحدث ليس ممتدّاً كالإسراء والمجئ ونحوها.

وعند سيبويه والبصريين أنهّا لا تكون غاية الزّمان، فلا يصحّ أن نقول: ( سافرتُ من يوم الخميس) (السّامرائّ، 2003، ج3: 65).

أقول: ممّا تقدّم وضح أن (من) حرف جر من معانيه الابتداء وهذا المعنى يكون لابتداء الغاية في المكان والزّمان . وكان الخلاف في الغاية الزّمانيّة، وقد وضح من شواهد الشّعر وفي النّثر ومن القرآن الكريم أنها للغاية الزّمانيّة أيضاً . واللّه أعلم.

**2. حذف المضاف إليه:**

يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف كحاله لو كان مضافاً، فيحذف تنوينه، وأكثر ما يكون إذا عطف على المضاف اسمٌ مثل المحذوف من الاسم الأول كقولهم: (قطع اللّه يدٌ ورجل من قالها، والتّقدير: قطع اللّه يد من قالها ورجل من قالها) فحذف ما أضيف إليه (يد) وهو (من قالها) لدلالة ما أضيف إليه (رجل) ... هذا تقدير ابن مالك وقد يفعل ذلك وإن لم يعطف إلى مثل المحذوف من الأول كقوله (العيني، 2005، ج2: 553):

**ومن قبل نادى كلّ موليّ قرابة ❖❖❖ فما عطفت مولىً عليه العواطف**

فحذف ما أضيف إليه قبل وأبقاه على حاله لو كان مضافاً، ولم يُعطف عليه مضاف مثل محذوف، والتّقدير: (ومن قبل ذلك) ومثله قراءة من قرأ شذوذاً: (فلا خوف عليهم) (البقرة: 38) أي فلا خوف شئ عليهم، وهذا الذي ذكره ابن مالك ـ من أن الحذف من الأول، وأن الثّاني هو المضاف إلى المذكور إلى المذكور ـ هو مذهب المبرّد . (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 78- 80).

وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله لو كان المضاف إليه مذكوراً وأكثر ما يكون ذلك إذا استغنى بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف وذلك نحو:

(أخذت كتاباً ، وقلم زيد) فيدلُّ ذلك على أن القلم لخالد دون الكتاب . (السّامرائيّ، 2003، ج3، ص 125) .

بقاء المضاف ـ إذا حذف المضاف على الحالة التي كان عليها ـ مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول وذلك كقولهم:(قطع الله يد ورجل من قالها) ... وقوله: (الفرزدق، 1354هـ: 215).

**يأمن رأي عارضاً أُسرُّ به ❖❖❖ بين ذراعي وجبهة الأسد**

(فذراعي) مضاف إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف عليه. (السّامرائيّ، 2003، ج1: 497- 498).

وتارةً يحذف المضاف إليه ويبقى إعرابه ويترك تنوينه، كما كان في الإضافة، وشرط ذلك ـ في الغالب: أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف ، وهذا العامل إمَّا مضاف كقولهم: (خذ ربع ونصف ما حصل) قال وقد اختلف النّحاة في تخريج هذا المثال ونحوه على مذهبين:

الأول: مذهب أبي العبّاس المبرّد واختاره ابن مالك ـ وحاصله أن هذا (المثال من باب المضاف إليه ، وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة، فيكون أصل الكلام: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ... فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه (ربع) وصلته، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تنوينه، لأن المضاف إليه المحذوف منوي الثبو. (السّامرائيّ، 2003، ج3: 6).

فصار خذ ربع ونصف ما حصل ـ وإنما حذفوا الضّمير اصلاحاً للفظ (السّامرائيّ، 2003، ج3: 65).

وأرى أن مذهب أبي العبّاس المبرّد أيسر وأسهل ولا تكلف فيه.

## آراء المبرد النحوية في أبواب متفرقــة:

### 1. إعمال المصدر:

ومن إعمال المصدر وهو محلى بـ (أل) قوله( البغدادي، بدون تارريخ، ج8: 127):

**ضعيف النّكاية أعداءه ❖❖❖ يخال الفرار يُراخي الأجل**

والشّاهد فيه قوله: (النّكاية أعداءه) حيث نصب بالمصدر المحلى بال، وهو قوله (النّكاية) مفعولاً ـ وهو قوله ( أعداءه) كما ينصبه بالفعل. وهذا الذي ذهب إليه ابن مالك وابن عقيل هــو ما رواه سيبويه والخليل بن أحمد . وذهب أبو العبّاس المبرّد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السّابق، وإنمّا هو بمصدر منكّر ويقدّر في الكلام، فتقديــر الكــلام عنــده (ضعيف النكاية نكاية أعداءه) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 95).

احتج المانعون بأنّ إعمال المصدر المعرَّف بأل لم يوجد وما جاء بعده معمول وهو ـ عندهم ـ معمول لعامل يفسّره المصدر كما في المنون، حتى أنّهم أجازوا جرّ الاسم بعده على تقدير مصدر محذوف، وقالوا : قالت العرب: يعجبني الإكرام عندك سعد بنيه، أي إكرام سعد بنيه ... وأمَّا قولهم: إنّه لم يوجد إعمال المصدر المعرّف (بأل) فقد قال ابن عصفور: هذا باطل، لأنّ السّماع ورد في قوله: ضعيف النّكاية أعداءه ... البيت (الخويسكي، 2009: 240- 241).

وقال ابن الوردي في: (التّحفة الورديّة) إعمال المصدر المحلى بأل قليل، وأجازه سيبويه ومنعه الكوفيون، وبعض البصريين كالبرّد . (ابن الورديّ، 1989: 213).

وقال سيبويه في (الكتاب) وتقول عجبتُ من الضرب زيداً، كما قلت عجبتُ من الضارب زيداً.

وقال الشّاعر:

**ضعيف النّكاية أعداءه ❖❖❖ يَخال الفِرار يُراخي الأجل**

والشّاهد فيه: إعمال المصدر المعرّف باللاّم، لأن اللام هنا معاقبة التنوين فيعمل عمل المنّون (سيبويه، 1988، ج1: 19).

أقول: يعمل المصدر المعرف بأل عمل فعله فينصب المفعول به لكنه قليل وهذا ما أجازه سيبويه على ما بينا في مناقشة هذه المسألة.

2. **إعراب (حبذا):**

يقال في المدح (حبّذا زيد) وفي الذّمِّ (لا حبّذا زيد) واختلف في إعرابها، فذهب أبو علي الفارسيّ في (البغداديات)، وابن برهان وابن خروف ـ وزعم أنّه مذهب سيبويه، وأن من نقل عن غيره فقد أخطأ عليه ـ واختاره ابن مالك إلى أن (حبّ): فعل ماض، وذا فاعله، وأمّا المخصوص فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، وتقديره (هو زيد) أي الممدوح أو المذموم زيد، واختاره ابن مالك. وذهب المبرّد في (المقتضب)، وابن السّراج في الأصول وابن هشام اللخميّ ـ واختاره ابن عصفور ــ إلاّ أن (حبّذا) اسم، وهو مبتدأ، والمخصوص خبره، أو خبر مقدّم والمخصوص مبتدأ مؤخر، فركبت (حبّ) مع (ذا) وجعلتا اسماً واحداً. (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 170).

يرى أبو علي النحوي أن النحاة زعموا أن الفعل في (حبّذا) مبنيّ على الاسم، وأنّهما جميعاً بمنزلة شيء واحد، واستدلوا على ذلك بثلاثة أشياء:

**أحدها:** أنّهم وجدوا ذلك للمذكر والمؤنث على حالة واحدة.

**الثّاني:** لمّا لم يقل حبّذا دون أن يتبع بالممدوح، علم أن (حبّذا) بمنزلة الاسم المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر.

**الثّالث:** أنّه لا يجوز الفصل بين الفعل والفاعل نحو: (حبّ في الدّار ذا). (أبو علي، دون تاريخ: 201).

ومذهب سيبويه أنّ (حبّ) فعل ماض، و(ذا) فاعل وأنّهما باقيان على أصلهما من كونهما جملة فعليّة ماضويّة ـ لأنّ الأصل عدم التغيير، ولاقتصارهم على (حّب) إذا

عطف (حبّذا) كقول عبد الله بن رواحة الأنصاري: فحبّذا ربُّنا وحبّ دنيا .. أي وحبّا دينا ، فحذف (ذا) ولم يتغير المعنى. (الأزهري، 2006: 88- 89)

وذهبت طائفة من النّحويين منهم المبرّد وابن السّراج والزّجاجيّ وغيرهم إلى أن الكلمتين ـ أعني (حبّذا) قد رُكبتا وصارتا كلمةً واحدةً مركبةً من فعل واسم، وغلب جانب الاسم، لأنّه أشرف وأقوى فهي بعد التّركيب اسم بمعنى (الممدوح) وفي محل رفع مبتدأ وما بعدها خبرها المرفوع، وأجاز بعضهم أن تكون (حبّذا) خبراً مقدّما، وما بعدها مبتدأ مؤخرً وقِيل هو مذهب الأكثرين. (الخويسكي، 2009: 283).

اعلم أنّ (حبّ) فعل رفع (ذا) ثم لزما مكاناً واحداً ولم يتفرقا، فصارا بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده ويرفع المعرفة وينصب النّكرة . (الزّجاجيّ، 1984: 110).

أقول: أرى أن يعرب (حبّ): فعل ماض، وذا فاعل، فهذه جملة فعلية (فعل وفاعل) باقية على أصلها والمخصوص بالمدح: مبتدأ والجملة قبله في محل رفع خبره، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو زيد: أي الممدوح.

### 3. أحكام تابع المنادي:

قال الشّاعر (ابن عطية، دون تاريخ: 212) :

**يا تيم تيمِ عَدي لا أبالكم ❖❖❖ لا يُلقينّكم في سوأةِ عُمَرً**

تيم : منادى ويجوز فيه الضم على اعتباره مفرداً علماً، ويجوز نصبه بتقدير إضافة إلى ما بعد الثّاني كما هو رأي أبي العبّاس المبرّد. (ابن هشام، 2009، ج2: 271)

وهنااك وجه آخر للإعراب: (أن يضم الأول وينصب الثّاني وهو القياس، لأنّ الأول منادى مفرد معرفة بين باسم مضاف ـ إما بلا وإنما عطف بيان) (ابن عقيل، دون تاريخ، ج2: 201) .

إذا كررت منادى مفرداً نحو: (يا زيد يا زيد) فلك أن تضم الثاني وترفعه، وأن تنصبه، فالضم على تقدير يا زيد يا زيد، ثم حذف حرف النّداء، وبقي المنادى على ما

كان عليه والرفع على أنّه عطف بيان على اللفظ، والنصب على أنّه عطف بيان على الموضع. وأن يكون: يا زيد: على نداءين هو رأي سيبويه. (ابن عقيل، 1982، ج3: 404).

ونحو: (يا سعدُ سعد الأوس) فالثّاني واجب النّصب، والوجهان في الأوّل، فإن ضممته فالثّاني بيان أو بدل أو بإضمار (يا) أو أعني، وإن فتحته فقال سيبويه: مضاف لما بعد الثّاني، والثّاني مقحم بينهما. (ابن هشام، 1988: 22- 23).

وأرى في مثل: (يا تيم تيم عدي) إذا ضممت الاسم الأول فهو منادى على الأصل في نداء العلم ـ مبني على الضم في محل نصب، ونصب الثّاني يتحمل وجوهاً من الإعراب منها: إن يعرب توكيداً لاسم الأول أو بدلاً أو عطف بان أو مفعولاً به لفعل محذوف تقديره (أعني) والله أعلم.

**الخاتمـــــة:**

الحمد لله رب العالمين، على ما أنعم علينا بالنّعم والحمد لله على ما وفقني لكتابة هذا البحث، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد الصّادق الأمين . أمّا بعـــد:

فقد جمعت في هذا البحث آراء المبرّد النّحوية الواردة في شرح ابن عقيل، فهي مسائل نحويّة رجعت فيها إلى كتب النّحو المختلفة، ووفقت على الآراء الأخرى، ورجّحتُ ما رأيته أقرب لليُســر. وتوصلت إلى النّتائج الآتيـــة:

1. أبو العباس المبرّد يُعدُّ من أئمة نحاة البصرة، ومع ذلك له آراء أنفرد بها وأخرى وافق فيها الكوفيين .
2. وافق المبرّد الكوفيين في تقديم خبر ليس عليها.
3. انفرد المبرّد برأيه القائل: يجوز الجمع بين العِوض والمعَوض فيقول: أما كنت منطلقاً انطلقت، فجمع بين (ما التي هي عِوضاً عن كان) ولا يجوز الجمع بينهما عند الجمهور، لكون (ما) عوضاً عن (كان).
4. وافق المبرّد الكوفيين في عمل (إن) النّافية عمل ( ليس) .
5. خالف المبرّد الجمهور في مسألة دخول اللام على خبر (إن) المفتوحة معتمداً على القراءة الشّاذة في قوله تعالى: (إلاّ أنهم ليأكلون الطّعام).
6. خالف المبرّد الجمهور في مسألة اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو مجموعاً جمع مذكراً سالماً، فذهب إلى أنه معرب منصوب بالياء، وعند الجمهور مبني على الياء.
7. كان يرى عامل المفعول المطلق المرادف لفعله ــ هو نفس الفعل السّابق عليه ــ مخالفاً سيبويه والجمهور الذين يرون أن العامل فيه فعل آخر، ومن لفظ المصدر.
8. يرى إعراب النكرة حالاً ــ فذهب ومعه الأخفش إلى أنّه منصوب على المصدريّة والعامل فيه محذوف والتّقدير: طلع زيد ببغت بغتة، فيبغت عندهما هو الحال ـ لا بغتة.

9. أجاز تقديم التمييز على عامله المتصرف ـ معتمداً على النّقل والقياس في هذه المسألة وذلك نحو (طاب زيد نفساً) يجوز: نفساً طاب زيد.
10. وافق الكوفيين في أنَّ حرف الجرِّ (من) يأتي لابتداء الغاية الزّمانيّة.
11. كان يرى جواز حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقُّه حين الإضافة .
12. كان يرى نصب المفعول به بالمصدر المحلى بـ (أل) ليس بالمصدر السّابق، وإنّما بالمصدر المنكر يقدّر في الكلام ، في مثل: ضعف النّكاية أعداءه بنصب (أعداءه) تقدير الكلام عنده: ضعيف النّكاية نكاية أعداءه.
13. وكان يرى أنّ (حبّذا) اسم وهو مبتدأ وخبره المخصوص أو خبر مقدّم والمخصوص مبتدأ مؤخر ، وركبت (حبّ مع ذا) وصارتا اسماً واحد اً.

**التَّوصيات:**

1. أوصي بدراسة الآراء التي تفرّد بها المبّرد.
2. أوصي بدراسة الآراء التي وافق فيها المبّرد مذهب الكوفيين.
3. دراسةُ عَلَمٌ آخرٌ من أعلام المدرسة البصريّة له آراء في شرح ابن عقيل.

## المراجـــع:

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2007) سر صناغة الإعراب، تحقيق محمد حسن وأحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (1982) المساعد على تسهيل الفوائد شرح منقح لابن عقيل على كتاب التّسهيل، تحقيق محمّد كامل بركات، دار الفكر دمشق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (بدون تاريخ) شرح ابن عقيل على ألفيّـة ابن مالك، تحقيق محمّد الدين عبد الحميد.

ابن هشام ، أبو محمد جمال الدين بن يوسف (2009) أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد مُحيّ الدّين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر، القاهرة.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين بن يوسف (1988) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين علي ابن يعيش(1990) شرح المفصل، تحقيق عاصم بهجة البيطار، دمشق.

أبو العباس، المبرّد (1994) المقتضب، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة.

أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي (1998) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق ودراسة، رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التّواب،مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو علي النّحوي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(بدون تاريخ) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله، مطبعة العاني.

الأزهري، خالد بن عبد الله (2006) شرح التصريح على التّوضيح شرح أوضح المسالك لابن هشام الانصاري، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط2، دار الكتابة العلمية بيروت.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي الوفاء (1987) الانصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين والبصريين والكوفيين، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ـ بيروت.

البغدادي، عبد القادر عمر (بدون تاريخ) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، دار صادر، بيروت.

جرير بن عطية (بدون تاريخ) ديوان جرير، تحقيق نعمان أمين طه، ط3، دار المعارف.

حسن، عباس(بدون تاريخ) النّحو الوافي، ط 13، دار المعارف القاهرة .

الحيدرة، علي بن سليمان (2002) كشف المشكل، دراسة وتحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي، جامعة بغداد

الخطيب، طاهر يوسف (2007) المعجم المفصل في الإعراب، مراجعة د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الخويسكي، زين كمال (2009) مسائل نحوية وتصريفية، دار المعرفة لجامعية.

الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن (1984) كتاب الجمل في النّحو، حققه د. علي توفيق الحمد، دار الأمل.

السامرائي، فاضل صالح (2003) معاني النحو، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (1988) الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، ط3، مكتبة الخانجي القاهرة.

السيد، أمين علي(1994) في علم النّحو، ط7، دار المعارف، القاهرة.

السّيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1988) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق أستاذ، أحمد شمس الدين حراره، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين (2001) الدّر اللوامع على همع الهوامع، شرح وتحقيق أ. د.عبد العال سالم مكرم، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة.

الصبان، محمد بن علي (1997) حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، شرح شواهده إبراهيم شمس الدّين،ـ منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان.

ضيف، شوقي (بدون تاريخ) المدارس النّحويّة، دار المعارف القاهرة،

العجاج، رؤبة بن عبد الله (1980) ديوان رؤبة بن العجاج، تحقيق وليم بن الورد، ط2، بيروت.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد(2005) المقاصد النّحوية في شرح شواهد الألفيّة، المشهور بشرح الشّواهد الكبرى، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

الفرزدق، همام بن غالب (1354هـ) ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت.

القفطي، جمال الدين (1986) أنباه الرّواة على إنباه النّحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، مؤسسة المكتبة الثقافية، بيروت.

المرادي، الحسن بن قاسم (1992) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت.

مغاسلة، محمود حسن (2011) النّحو الشّافي الشامل، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، دار السيرة للنشر والطباعة.

النابغة، زياد بن معاوية (1977) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.

الهرمي، عمر بن عيسى(2005) المحرر في النّحو، تحقيق ودراسة أ.د. منصور علي محمّد عبد السّميع، دار السّلام للطباعة والنِّشر، القاهرة.

يعقوب، إيميل بديع (1999) المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، دار الكتب العلمية، بيروت.